الصراع الإسباني-الفرنسي حول تنظيم الشأن الديني الكاثوليكي في مغرب الحماية



د. موسى مرغيش
(تخصص تاريخ وحضارات)
مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني الرباط – المملكة المغربية –
أستاذ متعاون مع جامعة باريس -8-

الملخص:

يعالج هذا المقال الصراع الاسباني الفرنسي حول تنظيم الشأن الديني الكاثوليكي في مغرب الحماية. كما يتناول المفاوضات بين مختلف الاطراف المعنية من اجل الوصول الى تفاهم يأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي الجديد. لم تكن مهمة فرنسا سهلة فمن جهة كانت اسبانيا ترفض التنازل عن حقوقها التاريخية المتعلقة ومن اخرى كانت العلاقات الفرنسية البابوية متوترة بسبب السياسية الفرنسية المعادية للكنيسة. لكن فرنسا كانت تبني مطالبها اعتمادا على الاتفاقية الموقعة بين فرنسا و اسبانيا بتاريخ 27 نونبر 1912والتي تنص في مادتها الثامنة على تقسيم التأطير الديني للمسيحيين وفقا للتقسيم السياسي. كما يوضح المقال مراحل المفاوضات و سياقاتها التي الت في نهاية المطاف الى تمتيع الجزء الفرنسي بإدارة البعثة بشكل مستقل عن اسبانيا وذلك سنة 1923 اصبح لفرنسا مقاطعتها الرسولية.

Abstract :

This article deals with the Spanish-French dispute on the organization of Catholic religious affairs in Morocco under the protectorate. It also tackles the negotiations between the different parties concerned in order to reach an understanding that takes into account the new political context. The task of France was not easy. On the one hand, Spain refused to relinquish its historical rights and French Papal relations were tense because of the French anti-church policy. Nevertheless, France was establishing its demands on the basis of the agreement signed between France and Spain on the 27th November 1912. The agreement states, in the 8th article, that the religious framing of Christians depends on the political division. The article also shows the stages of the negotiations and their contexts which eventually led the French part to govern the mission independently From Spain in 1923 and thus gained for France its apostolic district.

الكلمات المفتاحية : الكاثوليكية - الحماية - فرنسا - الصراع - اسبانيا .

مقدمة :

ان المغرب بحكم موقعه الاستراتيجي، محط أنظار قوى الاحتلال الغربي، وأطماعها، منذ القدم؛ وقد اشتد هذا الصراع من أجل الظفر به، منذ احتلال الجزائر؛ حيث أجبر على تقديم تنازلات سيادية قاسية، في عدة مناسبات (هزيمة إيسلي أمام فرنسا سنة 1844م، و في اتفاقية سنة 1856م، مع انجلترا ثم أمام إسبانيا في حرب تطوان التي تم بموجبها توقيع معاهدة سلم بتاريخ 26 ابريل: سنة 1860 م)!. وقد تعاقدت هذه القوى، وأجمعت على تحديد مصيره، في مؤتمر «الجزيرة الخضراء»، سنة 1906م. إن احتلال المغرب أحدث تحولات مجتمعية بنيوية مست مختلف المجالات. كما أنه أتاح للكنيسة شروط عمل، وظروف اشتغال ملائمة. وقد سعت الكنيسة منذ البداية، إلى الانخراط في هذا الواقع الجديد، والاستفادة منه، لتحقيق مآربها، وفرض وجودها، بشكل لا يمكن تجاهله.

تسعى هذه الورقة، إلى دراسة التنافس الفرنسي–الإسباني، وتحليله، حول تنظيم البعثة في مرحلة الاحتلال أو ما يطلق عليه بفترة الحماية.

إن الحضور الكنسي في المغرب، سابق لحصول الاحتلال، وفرض معاهدة الحماية، على المولى عبد الحفيظ بقرون كثيرة. لكن ثمة تمايز كبير في طبيعة هذا الحضور بين مرحلة الاحتلال والعصور السابقة. إن عمل البعثة، وأنشطتها، كانت تتميز في السابق بنوع من التقطع، وعدم الاستقرار، وارتبطت طبيعة هذا الحضور، بشكل كبير، بضعف السلطة الحاكمة، أو قوتها، وكذا أمزجة السلاطين[1].

ومع صعود المد الاحتلالي، عرفت الكنيسة–البعثة، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطورا، وحضورا، لافتين للأنظار. ذلك بأن المغرب دخل خلال هذه الفترة منعطفا خطيرا، بحيث وظفت القوى الإمبريالية من الوسائل السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، للإجهاز على سيادته، وتقويض ما تبقى من هيبته، حتى غدت البلاد على حد تعبير الناصري طائرا مقصوص الجناحين!. "وما مثلنا ومثلهم الا كمثل طائرين أحدهما ذو جناحين يطير بهما حيث يشاء والآخر على مقصوصهما واقع على الأرض لا يستطيع طيرانا و لا يهتدي إليه سبيلا فهل ترى لهذا المقصوص الجناحين الذي هو لحم على وضم أن يحارب ذلك الذي يطير حيث يشاء." [2]

إن الاختلالات التي عرفها المغرب، أدت إلى

تراجع مكانته أمام القوى الأوربية، وخدمت، من ثمّ، مصالح البعثات، وأهدافها؛ إذ إنها سعت حثيثا إلى الاستفادة من هذه الظروف لتكريس وجودها فيه، وتقويته؛ ذلك بأن وضع البعثات، كان من ذي قبل بيد السلطان، فهو وحده الناظر في قضاياها، وشؤونها؛ حمكن التحولات التي عرفتها البلاد، والتغيرات الحاصلة في موازين القوى، أدت إلى تبدل هذا الوضع، وأصبحت الدول الأوربية هي التي تفرض إرادتها، وتشرع حقوق البعثات، وتملي على المخزن ما ينبغي القيام به، وتلزمه بحماية المسيحيين وممتلكاتهم[3].

كان لكل من إسبانيا، والبرتغال –ولأسباب تاريخية مرتبطة بحروب الاسترداد، وما رافق ذلك من مساعي التخلص من الوجود الإسلامي في الأندلس– قصب السبق في مجال رعاية البعثات، والاهتمام بشؤونها. كانت المنافسة بين الطرفين قوية خلال نهاية القرن الخامس عشر. حيث كان كل طرف يسعى إلى الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها البابوية تشجيعا و مكافأة عن احتلال البلاد غير المسيحية. كانت إسبانيا في بداية الأمر هي المستفيدة من هذه المنح وذلك بموجب قرار البابا «كاليكست الثالث» Calixte III عام 1457م. لكن تم التراجع عن هذا القرار بسبب الخوف من اشتداد الصراع بين دولتين كاثوليكيتين. إذ عمل البابا «الكسندر السادس» Alexandre VI على القيام بدور الوسيط من خلال مؤتمر «طورديسياس Tordessillas[4] سنة 1494م. تم من خلاله الاتفاق على تقسيم هذه الامتيازات بين البرتغال وإسبانيا. لكن مع مرور الوقت عادت إسبانيا لتنفرد من جديد بهذا الامتياز الذي تكرس بإعلان الفاتيكان ترقية بعثة المغرب الى مستوى مقاطعة رسولية Préfecture Apostolique، و ذلك في سنة 1859م. وقد عملت الكنيسة خلال هذه الفترة على إصلاح الكنائس القديمة، وإحياء أنشطتها، والانخراط بشكل علني، في التعاطي مع المجتمع المغربي على المستوى الثقافي، والسياسي، والاجتماعي، والتفاعل معه. كما تجب الإشارة إلى أن اسبانيا –إضافة إلى هذه الامتيازات الدينية الممنوحة من طرف البابوية– كانت تحتج بمكتسباتها الدينية، في أثناء مفاوضاتها السابقة مع المغرب خصوصا في اتفاقية سنة: 1799م، واتفاقية سنة: 1861م.

كانت البابوية تتابع باهتمام كبير هذا الوضع الجديد للبعثة؛ وقد جددت مباركتها لجهودها سنة 1908م؛ فرقتها إلى محافظة رسولية Vicariat Apostolique؛ واختارت

«المونسنيور سيرفيرا» Mgr Cervera ، نائبا رسوليا Vicaire Apostolique على كل بلاد المغرب باستثناء مدينتي سبتة ومليلية. كان هذا الإجراء مفيدا جدا لإسبانيا بحيث جاء بعد تفاهمات مؤتمر «الجزيرة الخضراء»، الذي نص على تقسيم المغرب؛ كما أنه تزامن أيضا مع بداية المناوشات الأولى للجيش الفرنسي داخل التراب المغربي.

1- حملة الشاوية : الإرهاصات الأولى للصراع الديني بين فرنسا واسبانيا

جاءت حملة الشاوية[5] (غشت1907م) في سياق تاريخي دقيق حيث كانت العلاقات بين فرنسا والفاتيكان متوترة، وتمر بأزمة عميقة تجاوزت المعهود، ووصلت إلى حد القطيعة الدبلوماسية؛ إذ فقدت فرنسا، على إثر ذلك، أهميتها، وثقلها، شريكا، وحليفا، متميزا للبابوية، وحاضنة للكاثوليكية، حتى إنها سميت بسبب دورها في تشجيع البعثات داخل العالم المسيحي، وخارجه، بـ: «البنت البكر للكنيسة» La fille ainée de l'Eglise .

شارك في حملة الشاوية أكثر من ثلاثة آلاف جندي؛ وخلال العمليات الأولى، استغني عن خدمة المرشدين الدينيين المنخرطين في صفوف الجيش Aumôniers militaires ، بموجب قانون 1905م ؛ وتم الاكتفاء بخدمة ممرضي الهلال الأحمر و«الإكليروس» الإسباني الذي كان يدير الشأن الديني في المغرب كله، بموجب اتفاقيات سابقة. ترتب عن هذا الإجراء –أي الاستغناء عن القساوسة في حملة الشاوية– استياء في أوساط الجنود، وأسرهم، وردود أفعال سلبية[6]؛ وقد حاولت الكنيسة نقل الصراع إلى البلاد المحتلة، واستثمار هذه الظروف لصالحها، بالتنديد بسياسة الحكومة المعادية للدين، وأثارت الموضوع تحت قبة البرلمان[7] .

إن التخلي عن المرشدين الدينيين في صفوف الجيش لم تكن مسألة مرتبطة بالقناعة الفكرية والسياسية للنخبة الحاكمة، وإن كانت أجواء الصدام المباشر مع الكنيسة توحي بذلك. إذ إن تصدير الفكر «اللائكي» إلى البلاد المحتلة، لم يكن من أهداف الحركة العلمانية، ولا من أولوياتها، وقد اختزل «غامبيتا» Gambetta ، ذلك جيدا حينما قال إن اللائكية سلعة غير قابلة للتصدير. لذلك نؤكد على أهمية التعاطي مع هذه المسالة من نواح أخرى خصوصا ضرورة استحضار جوانب الحيطة والحذر التي كانت تنهجها الحكومة الفرنسية. فمن جهة

كانت الحكومة الإسبانية غير مستعدة للتنازل عما كانت تعتبره امتيازات تاريخية لها بالمغرب ومن ذلك الحقوق الدينية. إذ إنها كانت تعارض مجيء القساوسة الفرنسيين؛ لأن القبول بذلك، يعني في رأيها، بداية النهاية لهذه الامتيازات. وقد اعتمدت بشكل كبير على «المونسنيور سيرفيرا»، للترويج لمواقفها في هذا المجال. ولتأكيد هذا التوجه، ودعمه، عبر «سيرفيرا»، في ديسمبر 1907م، عن استغرابه من إصرار الفرنسيين، على وجوب إرسال قساوسة فرنسيين إلى المغرب، وأكد أنه لو كان هذا الأمر ضروريا لكان هو أول المبادرين إليه[8] .

ومن جهة أخرى كانت فرنسا ترى أن مصلحتها تقتضي عدم نهج سياسية تقلق الإسبان، والمقامرة بفتح جبهات الصدام المباشر، بشكل يصعب معه التنبؤ بمآلاته؛ ذلك بأن الطرفين كانت تجمعهما، على وجه الخصوص، عقدة شراكة لتقسيم المغرب، وإنجاح الحماية[9]. ولتجاوز هذه الصعوبات لجأت الحكومة الفرنسية إلى نهج أسلوب المناورة؛ ويظهر ذلك جليا من خلال القبول بإرسال المرشدين الدينيين المرتبطين بسلك الجيش دون أن يتم إضفاء الصبغة الرسمية على عملهم، ودون أن ترفض القيود الإسبانية المتمثلة في تقييد مجيئهم بوقت العمليات العسكرية. وفي هذا السياق —في 29 يناير1908م–، غادر الفوج الأول من المرشدين الدينيين العسكريين مدينة «مارسيليا»، بصفتهم متطوعين، ومن غير صبغة رسمية في الظاهر[10]؛ لكن وزير الدفاع الفرنسي «بيكي» Piquet، أعطى تعليماته إلى قائد العمليات العسكرية في المغرب، للعمل على توفير شروط عمل ملائمة لهؤلاء المرشدين الدينيين.

إن مهمة هذه البعثة لم تدم كثيرا؛ إذ إنها اضطرت تحت ضغط الإسبان إلى مغادرة البلاد بمجرد انتهاء حملة الشاوية، كما تم الاتفاق على ذلك من قبل. لكن يجب التأكيد على أن هذه التجربة كانت مفيدة جدا في تهيئ الظروف لنشأة الكنيسة الفرنسية في المغرب، وذلك من حيث إنها سمحت بإنجاز استطلاع ميداني، وتقييم الوضع عن قرب، والاستعداد، من ثمّ، للعودة للاستقرار بشكل دائم!. والحال، فقد عمل قساوسة الفوج الأول –خاصة الأب «بونافنتير» Bonaventure –، على تحسيس الرأي العام الفرنسي، بضرورة الاهتمام بالحاجيات الروحية للرعايا الفرنسيين المقيمين في المغرب؛ وقد مارسوا، من أجل هذا الهدف، ضغوطات على النخبة السياسية. ولم

يفت الأب «بونافنتير» أن ينقل همومه إلى الأوساط البابوية، ومطالبتها بالاهتمام بمسيحيي المغرب؛ و قد استفاد في جهوده من دعم مؤسسة الإرشاد الكاثوليكية بليون[11] .

على أية حال، أسهمت هذه الجهود في تحقيق بعض النتائج، والتخفيف من سلبيات العراقيل التي كانت تضعها إسبانيا في وجه القساوسة الفرنسيين؛ بحيث أصبح إرسالهم أقل تعقيدا في المراحل اللاحقة. فخلال أحداث سنة 1911م، تم التعامل مع مسألة المرشدين الدينيين بشكل مغاير؛ وقد بادرت فرنسا الى إرسال الفوج الثاني المتكون من أربعة أفراد[12]؛ وشمل هذا التحول عمل هؤلاء أيضا، إذ لم يعد مقتصرا كما كان الحال من ذي قبل على مرافقة الجنود، بل تعدى ذلك ليشمل الاهتمام بالحاجيات الروحية للرعايا الفرنسيين. وفي هذا السياق يأتي استقرار «راهبات العقيدة المسيحية لمدينة نانسي»

Dames de la Doctrine Chrétienne de Nancy، في وجدة، سنة 1911م.

إن الخلاف الإسباني الفرنسي حول مستقبل البعثة هو في جوهره خلاف سياسي. بحيث كان كل طرف يسعى إلى استغلال الكنيسة، والاستعانة بها لإنجاح عملية الاحتلال. فإسبانيا –من حيث كون الكنيسة تشكل جزءا من جهازها الحكومي-، اعتمدت على نائبها الرسولي «سيرفيرا»، الذي كان يشتغل بتماهٍ كبير مع توجهاتها، للتعبير عن موقفها الرافض، لأي تنازل عن حقوقها الدينية في المغرب. لذلك كان من الطبيعي أن تعكس مواقفه، من المطالب الفرنسية بشكل كبير، مواقف الحكومة الإسبانية، وتوجهاتها. والشيء نفسه ينطبق على فرنسا؛ إذ رغم سياستها المعادية للكنيسة في «المتروبول»، غير أنها كانت –بفضل تجربتها في ميدان الاحتلال-، واعية بأهمية الكنيسة في ترسيخ مشروعها؛ ولتجاوز سلبيات القطيعة الديبلوماسية مع الفاتيكان، وصداماتها مع الكنيسة، عملت على إدارة الشأن الديني بما يضمن مصالحها، وليس يقلق مزاحميها. لذلك ينبغي النظر إلى فكرة الاعتماد على المرشدين الدينيين المنتمين لصفوف الجيش للقيام بأدوار القساوسة، مناورة تنطوي على كثير من الذكاء أملتها الظروف السياسية. ففرنسا كانت مدركة أنه في ظل مناخ العلمنة، والقطيعة الديبلوماسية مع الفاتيكان، لا يمكن المطالبة بترخيصٍ، لتأسيس بعثة فرنسية جديدة على لأراضي المغربية، لأن ذلك يقتضي بداية قبول مبدأ فتح باب التفاوض المباشر مع الفاتيكان؛ وهو أمر كان متعذرا، في غياب قنوات الديبلوماسية الرسمية.

تجدر الإشارة إلى أن «الإكليروس» الفرنسي كان، من جهة، مدركا للمأزق السياسي والديبلوماسي، ومتفهما له؛ إذ كان على الحكومة الفرنسية معالجته، قصد تعبيد الطريق من أجل تشكل البعثة الفرنسية؛ ومن جهة أخرى، كانت تحدوه آمال قوية لبسط نفوذه في المغرب، وإنقاذ، من ثمّ، تنظيم «الفرنسيسكان»، من النفق المسدود الذي كان يتواجد فيه في فرنسا[13]. من هنا ندرك هذا التعاطي الإيجابي مع الموقف الفرنسي الرسمي، وسرعة اصطفاف «الفرنسيسكان» الفرنسيين، خلف الإدارة الفرنسية، وتأكيدهم على أن المغرب، لا يمكن أن يكون فرنسيا حتى يُفتح المجال فيه لعمل القساوسة الفرنسيين[14].

إن التناغم الحاصل بين الكنيسة والإقامة العامة دفع بـ «فلونتان غودال» Valentin Goudal، إلى الحديث عن الاتحاد المقدس بين الطرفين؛ وقد بنى هذا الوصف على ما كان يرِد في كتابات الكنيسة، وتقارير الإقامة العامة، على حد سواء[15].

إن المتغيرات المتسارعة التي عرفها المغرب، جعلت إسبانيا تستشعر المنافسة الفرنسية، في المجال الديني؛ وقد تبين لها أن امتيازاتها لا يمكن أن تصمد كثيرا؛ لذلك بادرت، من خلال مسودة مشروع تفاهمٍ (المادة السابعة) مع فرنسا، بخصوص تقسيم البلاد، بتاريخ 19 ديسمبر 1911م، التعبير عن استعدادها لإعادة النظر في موضوع التنظيم الديني، ومن ثمّ، فتح الباب أمام إمكانية التنازل عن امتيازاتها في الجزء الفرنسي[16]. هذا البند نفسه هو الذي تم الاحتفاظ به في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية–الإسبانية بتاريخ 27 نونبر 1912م.

2 ـ الشأن الديني واتفاقية 27 نونبر 1912م.

بعد إرغام المولى عبد الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية، سعت فرنسا وإسبانيا إلى التفاوض من أجل ترتيب عملية تقسيم البلاد. وقد توصل الطرفان إلى ذلك من خلال تفاهم 27 نونبر 1912م. والحال، إن هذه الاتفاقية تكتسي أهمية بالغة. إذ تمثل التطبيق العملي، والإطار التفصيلي، لمجمل القضايا التنظيمية، لمقررات مؤتمر «الجزيرة الخضراء»، القاضية بتقسيم البلاد بين الطرفين. ويمكن إدراج هذه الاتفاقية، من حيث أهميتها، في نفس مستوى «معاهدة الحماية»، بالإضافة إلى كونها تحظى بأهمية كبيرة على المستوى الديني كذلك. فرغم أنها جاءت في سياق تاريخي تميز بالقطيعة بين

روما وباريس، إلا أن المفاوضين الفرنسيين كانت لهم سعة النظر، وكانوا يفاوضون في إطار أوسع يترك المجال مفتوحا على كل الاحتمالات، بما في ذلك إمكانية عودة العلاقات الديبلوماسية بين الطرفين إلى طبيعتها. لذلك فإن التعامل مع الموضوع الديني، بهذه العقلية، وإدراج مستقبل البعثة الفرنسية، ضمن التفاهمات الفرنسية–الإسبانية، احتياط له معناه. سيتبين لنا بعد كيف أن هذه الاتفاقية تشكل أحد وسائل الضغط الفعالة في يد المفاوضين الفرنسيين. وأهم ما جاء في «المادة الثامنة»:

التزام الحكومتين الفرنسية والاسبانية باحترام حرية ممارسة الشعائر الدينية لكل الديانات الموجودة في المغرب. ستعمل حكومة ملك اسبانيا على وضع حد للامتيازات الدينية التي يمارسها «الإكليروس» الإسباني، في الجزء الفرنسي، مع احتفاظ البعثة الإسبانية بمؤسساتها في هذا الجزء؛ كما لا يعارض الملك تعيين قساوسة فرنسيين يعهد إليهم إدارة المؤسسات الجديدة[17].

نُظر إلى هذه الاتفاقية في الأوساط الفرنسية، على أنها انتصار ديني لصالح الجانب الفرنسي؛ كما اعتبر قادة المذهب «الفرنسيسكاني» – المحظور في فرنسا–، أنها تقر بأحقيتهم في الإشراف على تسيير شؤون البعثة في المغرب، وتعني اعترافا رسميا ومباشرا بمذهبهم أيضا. على أية حال، تعتبر هذه الاتفاقية خطوة مهمة لتغيير الخريطة الدينية في المغرب؛ لكن مجمل الظروف السياسية لم تكن ملائمة للتطبيق الفوري لمضامينها، وكان على الإقامة العامة الانتظار لسنين عديدة قبل أن تحقق استقلال مجال نفوذها عن الوصاية الإسبانية.

لم تكن فرنسا في حقيقة الأمر متحمسة للضغط على إسبانيا، وحملها على تنزيل محتوى «المادة الثامنة» موقع التنفيذ؛ وذلك لاعتبارات عدة؛ فهي، من جهة، كانت لا تريد الدخول في مفاوضات مباشرة مع البابوية، لأن ذلك يقتضي قبولها مراجعة سياستها المتبعة في المجال الديني؛ ورغبتها، من جهة أخرى، تجنب الظهور أمام الرأي العام المغربي والفرنسي في ظل أجواء الصراع الديني في فرنسا بمظهر المدافع عن الكاثوليكية، وأن تُلبس تدخلها في المغرب ثوبا دينيا!؛ بالإضافة إلى الانشغالات المرتبطة بالحرب العالمية الأولى. والحال، فلتجاوز هذه التحديات، تم التركيز على جهود المقيم العام «ليوطي» Lyautey ، من أجل الدفاع سواء عن المصالح الدينية للفرنسيين، أم عن هموم الكنيسة بشكل عام.

في هذا السياق يجب التنبيه على أن «ليوطي»

، لعب دورا بارزا، ومحوريا، في تأسيس الكنيسة الفرنسية في المغرب، والتأكيد عليه؛ إذ إنه وقف موقف المدافع عنها، وأسدى لها خدمات جليلة على كل المستويات والأصعدة؛ ويعزى موقفه إلى عدة عوامل: نذكر منها انتماؤه الكاثوليكي، وعداؤه لـ «الإكليروس» الإسباني، وقربه من الأب «داني» Dané، وصداقته له، علاوة على رغبته في الاستعانة بالعنصر الكاثوليكي، لمواجهة خصومه السياسيين المعادين للاحتلال غير المباشر[18].

عمل «ليوطي» منذ الوهلة الأولى، على تأكيد حقوق فرنسا الدينية المنصوص عليها في الاتفاقية الفرنسية–الإسبانية. إذ إنه طلب ، في سنة 1913م، من «هنري مارتن» Henri Martin، ممثل فرنسا في طنجة، التباحث بشكل ودي مع الوزير الإسباني «ماركيز دو فيلسندا» Marquiz de Villasinda، من أجل التدخل لدى النائب الرسولي الإسباني، للسماح للقساوسة الفرنسيين، بمزاولة نشاطهم، تجاه الرعايا الفرنسيين[19]. والحاصل، لم تفلح كثيرا هذه الوساطة بحيث أكد «سيرفيرا»، في رده أن تعامله مع القساوسة الفرنسيين، يتميز بكثير من اللطف، واللين، والعناية؛ وعبر عن أسفه عن الصورة السلبية، والنمطية، التي يُقرن بها اسمه في الأوساط الفرنسية!؛ كما أكد ترفعه في مهمته عن معضلة الجنسية، وذكر أنه قام –في 20 أكتوبر 1912م–، بتعيين الأب «أربان بيدوديو Urbain Pededieu ، ممثلا بينه وبين الجالية الفرنسية، ووسيطا بينهما[20].

كانت الإقامة العامة ترفض الوصاية الكلية للنائب الرسولي «المونسنيور سيرفيرا»؛ وكانت ترى فيه خادما للأجندة الإسبانية؛ وأخذ هذا الإحساس يتسع ليشمل شريحة واسعة من الفرنسيين. و في هذا السياق، تم في سنة 1914م، تقديم عريضة إلى بطريك الجزائر، موقعة من من قِبل أربعمئة شخص، عبروا من خلالها، عن المطالبة بالتدخل لدى البابا، لتعيين نائب رسولي، على الجزء الفرنسي، في المغرب[21].

تجدر الإشارة إلى أن جهود «ليوطي»، في دعم الكنيسة، كانت تواجهها عدة عوائق؛ ولعل أهمها غياب تصور واضح لدى النخبة السياسية بخصوص شكل التنظيم الديني، وطبيعته. فرغم اتفاق كل الأطراف على أهميته، فإن المسألة لم تكن محط إجماع. ويمكن التمييز في هذا الصدد بين تيارين: أحدهما: يشدد على وجوب الحفاظ على التقاليد الموروثة للبعثات في هذا البلد، وهذا يعني استمرار الاعتماد على خدمات المذهب «الفرنسيسكاني» في تسيير الشأن الديني،

وكان «ليوطي» من المدافعين عن هذا التوجه[22]. والآخر: كان يرفض هذا الطرح بدعوى أن هذا المذهب تنظيم دولي يخضع بشكل مباشر لإملاءات روما وسياستها. ويرى المدافعون عن هذا الرأي أن الأجدر هو العمل على تحقيق انسجام في السياسة الدينية بين دول شمال إفريقيا؛ بمعنى تعويض تنظيم «الفرنسيسكان»، بـ «الآباء البيض» Les Pères Blancs[23] –من حيث كونه مذهبا علمانيا مقرا، للتشريعات الوطنية–، كما كان عليه الحال في كل من الجزائر وتونس[24]. وقد لوحت فرنسا، أكثر من مرة، باللجوء إلى هذا الخيار، خصوصا حينما كانت تصطدم، بخلاف مع الفاتيكان، حول قضية تهم الكنيسة في المغرب.

إن الصعوبات الميدانية التي اعترضت «ليوطي»، في عملية إخضاع المغرب، لم تثنه عن الاهتمام بقضايا الكنيسة؛ إذ إنه عمل على تصعيد موقفه أمام «المونسنيور سيرفيرا»، من أجل الاستجابة للمطالب الفرنسية؛ وقد تم منعه، في سنة 1916م، من القيام بزيارة المراكز الدينية الإسبانية في الجزء الفرنسي؛ وعلل «ليوطي»، هذا الإجراء، برغبته في تهدئة «الفرنسيسكان» الفرنسيين الرافضين للوصاية الإسبانية، وتجنب المزيد من التدهور، في العلاقات بين الطرفين؛ وقطع الطريق، كذلك، على ردود الأفعال، في الأوساط الفرنسية المعادية للكنيسة بصفة عامة، ول «سيرفيرا»، على وجه الخصوص؛ إذ إنها تلصق به تهمة عدائه لفرنسا، ولمصالحها. لكن السبب الأهم، في نظره، يبقى تطبيق مضامين «المادة» المتعلق بإنهاء الوصاية الإسبانية، على الجزء الفرنسي، في الميدان الديني[25]. وقد اعتبر «سيرفيرا» هذا الأسلوب استغلالا للنفوذ، وانتهاكا للأعراف، والحقوق الدينية، وتملصا من الاتفاقيات الموقعة.

أما الحكومة الفرنسية، فلم تتدخل رسميا في هذه المسألة مع الجانب الإسباني، إلا في شهر يوليوز 1918م؛ إذ طلب السفير الفرنسي لدى مدريد «جوزيف تيري» Joseph Thierry ، من وزير الدولة الإسباني «داتو» Dato ، تعيين مساعد فرنسي لـ «سيرفيرا»، على المغرب الفرنسي، كخطوة أولية لتطبيق مقتضيات «المادة الثامنة» من الاتفاقية سالفة الذكر. وكان رد الممثل الإسباني إيجابيا، بحيث أكد أن بلاده لا تعارض هذا الأمر، شريطة موافقة فرنسا على احتفاظ «سيرفيرا»، بحقوقه على كل الاراضي المغربية[26]. وقد عاود «داتو» تأكيد هذا الموقف، في 23 نونبر 1918م،

حيث أشار إلى أن «ماركيس دو فيلسندا»، ليس على علم بهذا الأمر، وأن الفاتيكان لا يرى مانعا إذا وافقت إسبانيا. لكن هذه المفاوضات بقيت عند هذا المستوى دون أن تتبع بإجراءات عملية ملموسة. وفي سياق متصل أقدمت روما، في شهر سبتمبر 1919م، على تعيين الأب «داني»، ممثلا للقساوسة الفرنسيين في المغرب Superieur des missionnaires français du Maroc بصلاحيات أسقف فقط، وليس مساعدا للأب «سيرفيرا» Coadjuteur ، الذي أقبل هو أيضا، على تعيين الأب «داني»، نائبا عاما لهDélégué général ، بمهام محدودة؛ غير أن صداقة هذا الأخير ل «ليوطي»-، جعلته يفضّل الاصطفاف، خلف المطالَب الفرنسية المتمثّلة في تقسيم البلاد دينيا إلى جزأين، تبعا للتقسيم السياسي الحاصل، مما أدى الى تعقيد العلاقة بينه وبين «المونسنيور سيرفيرا».

3 ـ المفاوضات الاسبانية الفرنسية في ظل التقارب مع الفاتكان (1920م-1923م)

أ- المفاوضات غير المباشرة

إن أهم ما ميز المراحل السابقة هو اكتفاء فرنسا بالتعبير عن المطالبة بحقوقها الدينية بشكل غير مباشر، والاقتصار على جهود «ليوطي». وكان العائق الأبرز هو غياب قنوات رسمية للحوار سواء مع الفاتيكان أم بدرجة أقل مع إسبانيا. بيد أنه مع بداية سنة 1920م، عرف موضوع التنظيم الديني تطورا مهما، وذلك بسبب ظهور بوادر الانفراج في العلاقات بين فرنسا والفاتيكان. إذ تم تعيين «دولسي» Doulcet، قائما بالأعمال لدى الفاتيكان، وأسندت إليه مهمة ترتيب شروط المصالحة بين الطرفين، وتهيئتها. وقد دلت الكثير من المراسلات الديبلوماسية على أن الملف المغربي كان من العوامل المشجعة لهذا التقارب[27].

كان من الطبيعي أن تنظر إسبانيا بكثير من الريبة والقلق إلى هذا التقارب، ورأت فيه تهديدا مباشرا لمصالحها الدينية؛ فسارعت إلى تحريك أجندتها -مزاحمة فرنسا في مساعيها-، محذرة الفاتيكان من الإقدام على أي تغيير في الوضع الديني القائم دون تنسيق مسبق معها.

أما فرنسا فقد استغلت المناخ الجديد لإشعار الأوساط البابوية برغبتها في حل المشكلة الدينية في المغرب، بما يناسب الوضع الجديد. إذ إن وزير الخارجية أكد، في رسالته -المؤرخة في 26 مارس 1920م- إلى القائم بالأعمال الفرنسي في روما، على أهمية تعيين مساعد ل

«سيرفيرا»، وتم اقتراح شخصية «داني» لتولي هذا المنصب. أما سلطات الحماية فقد اعتبرت أن الظروف الجديدة مدعاة إلى رفع سقف المطالب. كتب «أربان بلن» Urbain Blanc ما يلي : أعتقد أننا اليوم بإمكاننا التفاوض مع الفاتيكان؛ لدينا كل الأسباب للمطالبة بكامل حقوقنا التي تقرها اتفاقية 1912. يجب المطالبة إذًا بإلغاء الامتيازات الدينية التي يتمتع بها «الإكليروس» الإسباني، في الجزء الفرنسي. إنه من المهم جدا أن يكون «الإكليروس» في هذا الجزء فرنسيا، ومرتبطا بشكل مباشر بالفاتيكان[28].

إن التنافس الإسباني–الفرنسي حول مستقبل البعثة في المغرب، أدخل الفاتيكان في موقف حرج؛ ذلك بأنه كان يسعى إلى كسب الطرفين، وإرضائهما في آن واحد، لالتزامه أمام إسبانيا بعدم الإقدام على تغيير الوضع الديني دون موافقتها[29]، وتعهده أيضا لـ «دولسي» بتعيين مساعد فرنسي لـ «سيرفيرا». لكن يجب الانتباه الى أن مصلحة الفاتيكان كانت تقتضي عدم خذلان إسبانيا والاصطدام معها. إذ لا يعقل أن يغامر بخلق مشاكل جديدة مع أهم حلفائه لمصلحة فرنسا حيث كانت العديد من الملفات لا تزال عالقة، وموضع خلاف بين الطرفين؛ لذلك كان الفاتيكان يرى أن البقاء على خلاف مع فرنسا أفضل من خسران إسبانيا.

والحال، لا بد من استحضار عوامل أخرى تفسر تلكؤ الفاتيكان، وتردده تجاه المطالَب الفرنسية؛ ولعل أهمها وجود تيار نافذ في الأوساط البابوية معاد لفرنسا ومصالحها. بحيث لم يخف العديد من الكرادلة معارضتهم التعاون مع فرنسا، وكانوا يرفضون تقديم أية تنازلات لها، ويصرون على عدم الظهور بمظهر الضعف واللين تجاهها. وذلك بغية حملها على تغيير سياستها العدائية تجاه الكنيسة. وعلى سبيل المثال، كان «المونسنيور سيريتي» Mgr Cerretti، يشترط حل كل القضايا العالقة بين الفاتيكان وفرنسا، قبل الإقدام على تعيين مساعد لـ «سيرفيرا»، وكان لهذا الرأي سند قوي داخل الفاتيكان؛ فحين تم تعيين «شارل جونار» Charles Jonnart –في شهر ماي 1921م–، سفيرا لدى الفاتيكان، عبر عن وعيه بتأثير هذا التيار داخله، ومدى قوته، في وضع مثبطات وعوائق أمام مهامه[30].

كان المفاوض الفرنسي السيد «دولسي» Doulcet، شخصية ذا خبرة، ومعرفة عميقة بهذه الحقائق، لذلك سعى إلى توجيه جهوده، وجهود بلاده الدبلوماسية لتحقيق المطالَب الفرنسية بشكل متدرج.

فمثلا كان يدرك أن المطالبة بتعيين مساعد Coadjuteur، لـ «سيرفيرا»، أمر لا يمكن بلوغه، وذلك لسبب بسيط هو أن من قواعد القانون «الإكليروسي»، وأعرافه، أن يعوض المساعد النائب الرسولي في حال وفاته؛ وعليه فإنه من المستحيل أن تقبل إسبانيا التخلي عن هذا المنصب لشخصية فرنسية؛ ولهذا اقترح –للخروج من هذه الاشكالية– الاكتفاء بالمطالبة بمساعد له عن الجزء الفرنسي فقط[31].

كان الفاتيكان يولي أهمية كبيرة للحفاظ على توازناته؛ إذ كان يقر بشرعية المطالَب الفرنسية، ويدعوها في الوقت نفسه، الى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسباني. وكان هذا هو الخيار الأمثل لتجاوز المأزق الذي وقع فيه. وفي هذا السياق كتب «كاسباري» Gasparri، أن الفاتيكان يعي أهمية التعجيل بتطوير الوضعية الدينية في المغرب، وضرورته؛ وقد باشر التفكير في القس الذي يتولى منصب مساعد النائب الرسولي، لكن البابوية ترى أنه من غير الممكن القيام بهذا الإجراء دون أن يتفق الطرفان الإسباني والفرنسي حول مخرج لهذه المسألة[32].

كانت فرنسا تعارض مبدأ التفاوض المباشر بدعوى أن اتفاقية: 27 نونبر 1912م، تؤكد بكل وضوح على شرعية مطالَبها؛ وكانت تحتج أيضا بأنها قد باشرت إسبانيا، في هذه المسالة، في يوليوز 1918م، وكان ردها بالإيجاب وأنها لا تمانع في تقسيم المغرب من الناحية الدينية؛ لكن في حقيقة الأمر كانت فرنسا تتخوف من مطالبة إسبانيا لها بتنازلات في مسائل أخرى مقابل عدم ممانعتها وتعويضا لها؛ وقد كتب «فيلسندا»، إلى وزير الدولة – في 12 ماي 1920م–، أن أي تنازل من طرف إسبانيا، لصالح فرنسا، يجب أن يقابل بتنازل، من طرف فرنسا، في مسألة ما، خصوصا في طنجة[33]؛ وكانت تسوغ موقفها بضغط الرأي العام الإسباني الذي يرى أن إسبانيا خسرت كثيرا في المغرب أمام فرنسا؛ ويجب الإشارة أيضا إلى مشكلة الديون الإسبانية التي لم يكن الطرفان قد توصلا إلى حلها.

حاولت روما طمأنة فرنسا بإقدامها –في 4 غشت 1920م–، على تعيين أسقف مساعد Vicaire auxiliaire، لـ «سرفيرا»؛ واختارت لهذا المنصب الأب «دريير» Dreyer، الذي رفض هذا العرض بدعوى التزاماته بإدارة جمعية الراهبات المنضوية، تحت لواء «الفرنسيكان» بالإضافة إلى مشاكله الصحية[34]؛ لكن السبب الحقيقي من وراء هذا الرفض هو عدم رضاه

عن الصلاحيات المحدودة التي يخولها له هذا المنصب. وبسبب هذا الرفض عادت البابوية لتصدر –في 11 أكتوبر 1920م، مرسوم تعيين الأب «داني» المرشح المفضل للإقامة العامة. وأعطيت له حرية إدارة الطقوس، وتشريفات منصب النائب الرسولي كذلك. ومن الأمور المهمة التي حصل عليها نذكر، سحب إمكانية عزله أو النيل من صلاحياته من طرف «سيرفيرا». رأت فرنسا في هذا القرار، رغم أنه لا يستجيب لكل مطالبها، خطوة إيجابية. لكن معارضة إسبانيا القوية كانت كفيلة بإفراغه من محتواه. أما الأب «سيرفيرا» فقد وجه نقدا قويا إلى الأب «داني» وإلى السلطات الفرنسية بسبب ما اعتبره مناورات ضده، و هدد بالاستقالة من منصبه[35].

أعطت هذه المعارضة ثمارها؛ فقد أرغمت الفاتيكان على إفراغ مرسوم التعيين من محتواه بعدما فشلت في إلغائه كليا. وقد كتب «فيلسندا» –في 21 ديسمبر 1920م–، أنه حصل من الكاردينال على تعهد بإصلاح خطأ الفاتيكان في حق إسبانيا؛ بمعنى التراجع عن بعض صلاحيات الأب «داني» خاصة إمكانية عزله من طرف «سيرفيرا» وحصر صلاحياته في تلك التي منحت له بموجب قرار نونبر 1919م. وقد أثارت هذه التعديلات حفيظة «داني» الذي رفض العودة إلى المغرب (حيث صادف إخباره بهذا القرار تواجده في روما)، ما لم يسترد صلاحياته[36]. أما فرنسا فقد صعدت من لهجتها ضد الفاتيكان، وطالبته بتقسيم المغرب تقسيما دينيا بين الطرفين، كما طالبت من سفيرها في مدريد «فيين» Vienne، إبلاغ السلطات رفض فرنسا للمناورات الإسبانية، وضرورة انضمامها إلى مساعيها، من أجل منح المغرب الفرنسي، استقلاله الديني؛ كما أكد أنه لم يعد لـ «سيرفيرا» الحق في القيام بأي نشاط في الجزء الفرنسي[37].

ب – المفاوضات المباشرة

راهنت فرنسا كثيرا على جهود «دولسي»، لحلحلة المشكلة الدينية، بين فرنسا وإسبانيا، في المغرب. لكن هذه الجهود لم تحقق مبتغاها. فعزا «دولسي» هذا الاخفاق إلى المناورات الإسبانية وتردد البابوية؛ واتضح أن الحل يكمن في التفاوض المباشر مع الطرف الإسباني. وقد سعى «شارل جونار» الذي عين، سفيرا لفرنسا لدى الفاتيكان –في ماي 1921م–، إلى مواصلة عمل سلفه، وإعطاء دفعة قوية، في اتجاه حل هذه المشكلة؛ ذلك بأن تعيينه تزامن مع حل قضية الديون بين

فرنسا وإسبانيا. ويبدو أنه تبين للمفاوضين الفرنسيين أن مصلحة قضيتهم تكمن في ترك مستقبل طنجة الديني جانبا، وإرجاء البث فيه خلال مفاوضات الوضع النهائي[38].

أتاح هذا المناخ للطرفين شروط الدخول في مفاوضات مباشرة لتقريب الرؤى، وتذويب الخلافات. ويمكن الإشارة إلى أن هزيمة إسبانيا في معركة أنوال -في يوليوز 1921م-، أفقدتها كثيرا من مقومات التمادي في هذا الرفض؛ وفي هذا السياق عبر وزير الدولة الإسبانية «غونزليس هونتريا» Gonzeles Hontoria، في رسالة -بتاريخ: 6 ديسمبر1921م-، عن المطالَب الإسبانية للقبول بهذا التقسيم، التي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- مستقبل القساوسة والأديرة الإسبانية في الجزء الفرنسي، بحيث كانت إسبانيا تطالب باستمرار خضوعهما لسلطة النائب الرسولي الإسباني.
- السماح للقساوسة الإسبان في مدينة وجدة، والمدن التي تتواجد فيها جالية إسبانية مهمة الإقامة في الأديرة الفرنسية، كما يسمح للقساوسة غير المنخرطين في مذهب ديني (اللائكيين) Séculiers الولوج بحرية إلى الجزء الفرنسي، وذلك تحسبا للاستغناء على خدمات المذهب «الفرنسيسكاني».
- تكريم «المونسنيور سيرفيرا»، وترقيته إلى مستوى أعلى؛ ويتكلف ممثل فرنسا لدى الفاتيكان، بالبحث عن صيغة توافقية مع الجهات المختصة، تجعل للنائب الفرنسي نوعا من التبعية له، دون تدخله، من الناحية العملية، في الشؤون الدينية للجزء الفرنسي[39].

كان من الطبيعي أن ترفض فرنسا هذه المطالَب، ورأت فيها استمرارا لسياسة التماطل التي تخدم المصالح الإسبانية؛ وقدمت الإقامة العامة بدورها صيغتها، في 3 يناير1922م، وشملت بعض التنازلات منها:

- احتفاظ النائب الإسباني «سيرفيرا» بسلطته، على المراكز الدينية الإسبانية ومؤسساتها في الجزء الفرنسي، وذلك حسب مقتضيات الاتفاقية الإسبانية–الفرنسية (نونبر1912م) .
- التزام الجانب الفرنسي، بتعيين قساوسة فرنسيين، يتقنون اللغة الإسبانية، في المدن التي تتواجد فيه جالية إسبانية مهمة.
- يظل الأسقف الفرنسي تابعا لـ

«سيرفيرا»، طيلة حياته من الناحية الاسمية لا غير، مع تمتعه بكامل الحرية في التصرف في الشؤون الدينية، ويقتصر هذا لارتباط على مرحلة «سيرفيرا» فقط.

- تعهد «سيرفيرا» الترخيص لتأسيس بعثة فرنسية في طنجة[40].

حاول الفاتيكان الاستفادة من هذا التقارب، الحاصل بين فرنسا وإسبانيا، للدفع في اتجاه حل هذه المعضلة، وتحقيق تقسيم المغرب من الناحية الدينية؛ لكن هذه الجهود لم تثن إسبانيا عن مناوراتها؛ وكانت تسوغ موقفها بكون الاتفاقية الفرنسية-الإسبانية (27 نونبر 1912م)، تلزم فرنسا بدورها بتقديم تنازلات لصالح إسبانيا. وأمام هذا التعنت الإسباني، هددت فرنسا بإنهاء موقف المتفرج، واللجوء إلى اتخاذ عقوبات عملية، في حق «الإكليروس» الإسباني، سواء في المغرب أم في الجزائر[41]، فأبدت إسبانيا نوعا من الليونة و قبلت الانخراط بشكل جدي في المفاوضات لحل هذه المعضلة.

يمكن انطلاقا مما سبق اختزال نقاط الخلاف بين الطرفين في المسائل الآتية:

- فرنسا كانت تطالب بتقسيم المغرب دينيا إلى جزأين: الأول تابع لإسبانيا، مقره تطوان، والآخر تابع لفرنسا، مقره الرباط؛ وهذا يعني تحويل مقر المقاطعة الرسولية من طنجة (منطقة دولية) إلى تطوان.
- إسبانيا كانت تطالب أن يكون لقساوستها في مدينة وجدة، نفس الحقوق التي تطالب بها فرنسا في طنجة، أي تريد أن تحدث تشابها بين طنجة ووجدة؛ وهو ما كانت ترفضه فرنسا، بل كان أحد الأسباب التي جعلتها تتأخر في التفاوض مع إسبانيا.
- وأخيرا كيفية رد الاعتبار للنائب الرسولي «سيرفيرا»، وترقيته.

بعد جهود مضنية تم تقريب وجهات النظر، والتوصل إلى اتفاق في 22 ديسمبر1922 يتضمن ما يلي:

أولا: القبول بمقاطعتين رسوليتين منفصلتين؛ الأولى لإسبانيا، والأخرى لفرنسا؛ ويتولى إدارتهما ممثل إسباني في الجزء الإسباني، وممثل فرنسي في الجزء الفرنسي؛ ويتمتع كل ممثل بكامل الصلاحيات.

ثانيا: يتم ترك الوضع الديني لطنجة إلى حين البث في وضعها النهائي.

ثالثا: يلتمس الجانب الفرنسي والإسباني من

الفاتيكان ترقية «المونسنيور سيرفيرا»، إلى رتبة رئيس الأساقفة (مطران).

بعد هذا الاتفاق ستعمل فرنسا على تجاوز مشكلة أخرى مع الفاتيكان يتعلق الأمر بالتفاوض حول إيجاد صيغة توافقية بخصوص طريقة تعيين الأساقفة، وضرورة أخذ مطالب فرنسا، وتخوفاتها، في الحسبان. وهذا ما يفسر التأخير الحاصل في تعيين أول نائب رسولي؛ إذ وجب الانتظار إلى تاريخ يونيو 1923م، حيث تم تعيين الأب «دريز»، أول نائب رسولي في الجزء الفرنسي.

4 ـ التفاوض حول الوضع الديني لمدينة طنجة

إن الخلاف حول مستقبل طنجة، سواء على المستوى السياسي أم على المستوى الديني، كان أحد العوامل الرئيسة، في تعقيد المفاوضات بين الأطراف المعنية. فإسبانيا كانت تطالب بإضافة هذه المدينة إلى مجال نفوذها، لأسباب تاريخية واستراتيجية وسياسية!. كما أنها كانت تعارض نقل النيابة الرسولية إلى تطوان؛ فبالإضافة إلى البعد الرمزي لهذا المقر، كانت تشعر –لخسرانها الكثير من امتيازاتها في المغرب– بنوع من عدم الارتياح أمام فرنسا؛ ويبدو أن الرأي العام، كان يمارس ضغوطات على الحكومة الإسبانية، من أجل عدم التراجع أمامها. وكان يسود الاعتقاد بأن إسبانيا أحق من فرنسا، في الأراضي الممتدة، من وهران إلى أقصى المحيط، على اعتبار أن ذلك يشكل من الناحية التاريخية جزءا من مجال توسعها. لذلك حاولت إسبانيا البحث عن نوع من التعويض في طنجة، خصوصا في المجال الديني، بحيث كان يتواجد مقر المقاطعة الرسولية، التابع للوصاية الإسبانية. لكن فرنسا كانت ترفض هذه الفكرة، بذريعة أن طنجة منطقة دولية، تتساوى فيها الحقوق والامتيازات بين الطرفين.

بدأ الخلاف في الميدان الديني بين الطرفين، حينما طالبت فرنسا في سنة 1921م، من الإسبان السماح بمجيء قِس فرنسي إلى طنجة للاهتمام برعاية الفرنسيين. وكان «ليوطي» غير متحمس لهذا الطلب، لأنه كان متخوفا من إقدام إسبانيا على طلب مشابه لرعاياها في مدينة وجدة. وكان يستحضر في هذا السياق، الصعوبات التي لاقاها مع القس «لوبا» Llobat، الذي تم طرده بدعوى أنه كان يتجسس لصالح إسبانيا. والحاصل أن إسبانيا وقفت من هذا الطلب موقف

الرفض[42]. وقد اقترح الأب «داني»، لتجاوز هذه المشكلة، إرسال مرشد ديني عسكري Aumônier militaire.

بعد تقسيم المغرب دينيا إلى جزأين، استؤنفت المفاوضات حول طنجة؛ وتم التوصل إلى اتفاق آخر بخصوص وضع طنجة، بتاريخ: 18 ديسمبر1923م. وقد نصت «المادة الثانية عشر»، من هذا الاتفاق، على قبول فرنسا احتفاظ النائب الرسولي الإسباني، في طنجة، بامتيازاته الحالية، لمدة اثني عشر عاما، أو طيلة حياة «المونسنيور سيرفيرا»؛ وفي المقابل تقبل إسبانيا بإنشاء دير، أو أديرة فرنسية، حسب الحاجة، يعمل فيها قساوسة فرنسيون، بشكل مستقل، ولا يرتبطون بـ «سيرفيرا»، إلا من ناحية الآداب الكنسية. وبعد نهاية المرحلة الأولى (12سنة)، ستطلب فرنسا وإسبانيا من الفاتيكان، التناوب بينهما في إدارة الشؤون الدينية للمدينة. لكن هذه الاتفاقية بقيت حبرا على ورق، وظل الأب «هنري كولر» Henri Khoeller، تحت الوصاية المباشرة، للنائب الإسباني. ويمكن القول إن إسبانيا كانت تعرف كيفية استغلال الظروف، وتوظيف كل الإمكانات، والمناسبات المتاحة لربح الوقت. فبعدما كانت تتذرع بالمطالبة بحقوق مماثلة لها في مدينة وجدة، سعت من جديد الى ربط هذا الرفض، بتوتر العلاقات الفرنسية مع الفاتيكان، نتيجة وصول تكتل اليسار إلى السلطة سنة 1925م، تحت قيادة «إيريو إدوارد Edouard Herriot ، الذي كان ينادي بقطع العلاقات الديبلوماسية مع الفاتيكان، وتوسيع قوانين العلمانية، لتشمل «الالزاس» و«اللوران»؛ وقد كشفت وثيقة سرية سربها «بورجونجيني» Mgr Borgongini، إلى «دولسي»، أن إسبانيا تريد من خلال رفضها تلبية المطالب الفرنسية في طنجة، الحصول على أمرين: الأول: هو عدم تغيير لقب وريث النائب الرسولي؛ والآخر: استمرار عمل القساوسة الإسبان في الجزء الفرنسي تحت وصاية الممثل الإسباني[43].

حاولت فرنسا استغلال وفاة «سيرفيرا» (26مارس 1926م)، للضغط على إسبانيا، من أجل أن يكون الممثل الجديد، نائبا رسوليا على الجزء الإسباني، وأن يكون مقره تطوان؛ لكن هذا الموقف لم يكن ذَا تأثير، لأن الفاتيكان عمل في هذه الظرفية على إحراج فرنسا بإقدامه على تغيير النائب الرسولي الفرنسي «المونسنيور درايز»، وإرساله إلى قناة السويس. وقد نتج عن هذا الإجراء، متاعب إضافية لفرنسا، التي وجدت نفسها مضطرة إلى البحث من جديد مع الفاتيكان كيفية

تعيين النواب الرسوليين. لذلك سحبت فرنسا معارضتها تعيين خلف «سيرفيرا»، رغم تأكيدها على أنه يظل بدون سلطة على طنجة، ما لم يتم تطبيق اتفاقية: 24 فبراير 1924م، (ملحق لاتفاقية: 18 ديسمبر 1923م). القاضية بإعطاء الصبغة القانونية لكنيسة فرنسا في طنجة، وتسليم إدارتها للفرنسيين[44] .

لكن كل هذه المناورات لم تحسم في تغيير الوضع القائم، وظل الممثل الإسباني هو صاحب السلطة الحقيقية، في تسيير الشؤون الدينية في طنجة، ولم يتم نقل مقر النيابة الرسولية إلى تطوان، كما كانت تنص على ذلك الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

يتضح من خلال هذا العرض –وقد حاولنا في كثير من الأحيان تجنب الدخول في التفاصيل خوف الإطناب– أن المسألة الدينية كانت تدخل في صميم انشغالات دول الاحتلال الغربي، رغم سياسة العلمنة التي نهجتها فرنسا. وهذا يدفعنا إلى التساؤل مجددا عن موقع الدين، ودور الكنيسة في العملية الاحتلالية. إن البحث في علاقة الكنيسة بالاحتلال، يحتاج إلى تشخيص دقيق، ينأى عن الاختزالات، والتعميمات، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل تجربة على حدة. وتعد التجربة المغربية، من التجارب المهمة في هذا الميدان؛ وذلك بحكم أن احتلاله جاء متأخرا عن باقي البلدان؛ ولنظام الحماية الذي قدم على أنه نهج مغاير لأسلوب الاحتلال المباشر؛ وأخيرا بسبب تقسيم سيادة المغرب بين فرنسا وإسبانيا؛ حيث كانت لكل دولة علاقة خاصة بالكنيسة. لكن يجب التأكيد على أن الخلاف بين البلدين لم يمنع الكنيسة من العمل على استثمار الظروف المتاحة وعدم الركون إلى عائق الخلافات بين البلدين. بل عملت على توجيه جهودها من أجل فرض وجودها على أرض الواقع. وذلك من خلال تطوير شبكة من المؤسسات، والمعاهد، والأنشطة للحفاظ على التقاليد الكاثوليكية، بين صفوف الجالية الأوربية، دون أن يتم إهمال الساكنة المسلمة. وفي هذا الصدد يحسن بنا الإشارة إلى أن البعثة حاولت التأقلم مع الوسط المغربي تبعا لتقاليده، وتبعا للتطورات السياسية التي عرفها المغرب منذ إقرار الحماية حتى الاستقلال. وقد لخص ذلك جيدا «جون تولال» Jean Toulal، بقوله: إن المغرب يفرض شخصيته، وصيغته، ومنطقه الخاص على الكاثوليك.

Il y a une façon d'être catholique au Maroc

الهوامش:

[1] انظر: Marie-Pascal, Anglade, Au Maroc avec les Franciscains, Bordeaux, Procure des Missions Franciscaines,1936, 31 p.
Henry, Koehler, L'Église chrétienne du Maroc et la Mission franciscaine 1221-1790, Paris, Impr. Franciscaine missionnaire, 1934, 245 p.

[2] احمد الناصري، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج3، ط 1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2007، ص 415-416.

[3] Guillaume Martinge, Chrétienté et Islam au Maroc du XVI au XX siècles, p 33-58, Revue historique de droit français et étranger, n 1 Paris, Sirey, 1966.

[4] اتفاقية دولية وقعت في طورسياس في كاستيل في 7 يونيو 1494 تحت اشراف البابوية بهدف تقسيم العالم الجديد بين القوتين الاستعماريتين: اسبانيا والبرتغال ومن أجل تفادي الصدام المباشر بين القوتين.

[5] حول حملة الشاوية انظر:
Le rapport d'Albert Gérard Léo d'Amade, *Campagne de 1908 - 1909 en Chaouia*, Paris, Chapelot, 1911.

[6] Alexandre, Pons, *La nouvelle Église d'Afrique ou le catholicisme en Algérie, en Tunisie et au Maroc depuis 1830*, Tunis, Librairie Louis Namura,1930, p. 284.

[7] Valentin Goudal, *Les aumôniers militaires et la fondation des paroisses dans la mission franciscaine au Maroc de 1908- 1961*, CELONY Aix-en-Provence, 1988, p. 32.

[8] APFF (Paris) 2M2Maroc, Carton 2, Lettre manuscrite envoyée au Délégué général de l'Ordre des Frères Mineurs, Rome, 19 décembre 1920.

[9] انظر:
Henri Marchal, La France et l'Espagne au Maroc pendant la période du Protectorat (1912-1956), In Revue de l'occident Musulman et de la Méditerranée, n° 10, 1971, pp : 81-109.

[10] Les cinq religieux sont : Bonaventure Cordonnier, Stanislas Boucher, Théodoric Bacalerie, Austinde Castaing Vincent Paumier.

[11] « Aumônerie militaire coloniale de Lyon » in Goudal Valentin, *Les aumôniers*

militaires et la fondation des paroisses..., op. cit, p. 67.

[12] Le choix est fixé sur les pères : Michel Fabre, Julien Graciette, Laurent Philippe, Dominique Boucher.

[13] كان المذهب الفرنسيسكاني غير مرخص له في فرنسا وكانت قياداته تعيش في المنفى وقد تم تقديم العديد من الطلبات من أجل فتح مؤسسات له في فرنسا وقد قوبلت بالرفض، انظر:

Maurice Barrès, Faut-il autoriser les Congrégations ? Paris, Plon, 1924.

[14] Cité par Goudal Valentin, La pensée pastorale de l'Église au Maroc, 1993, p.59.

[15] Idem, 47.

[16] *Documents diplomatiques français : (1871-1914)*, 3e série, 1911-1914, Ministère des Affaires étrangères, Commission de publication des documents relatifs aux origines de la guerre de 1914, t. 1 (4 novembre 1911 -7 février 1912), Télégr. n° 1, document n° 322, Paris, Imprimerie nationale, 1929, p. 364.

[17] Le gouvernement de S.M. Le roi d'Espagne, en ce qui le concerne, fera en sorte que les privilèges exercés actuellement par le clergé régulier et séculier espagnol ne subsistent plus dans la zone française. Toutefois, dans cette zone, les missions espagnoles conserveront leurs établissements et propriétés actuels, mais le gouvernement de S.M. Le roi d'Espagne ne s'opposera pas à ce que des religieux de nationalité française y soient affectés. Les nouveaux établissements que ces missions fonderaient seront confiés à des religieux français. Des religieux français remplaceront dans les établissements existants les religieux espagnols déjà chargés du service catholique, et qu'il appartiendra également à des religieux français de desservir les établissements nouveaux qui se fonderont en territoire de protectorat français.

[18] Moussa MARGHICH, L'Église catholique au Maroc français au temps du Protectorat : les choix ecclésiastiques et les-répercussions politiques, thèse de doctorat soutenue à Paris-8 le 12 mars 2015, non publiée, p :

70-96.

[19] CADN, Protectorat Maroc (1912-1956), Résidence Générale (Cabinet diplomatique), Inventaire 2, 1/MA/5/463, Télégr. n° 161 du 15 mars 1913.

[20] Idem, Note introduite dans le télégr. n° 184, du 26 mars 1913 de Martin pour Lyautey.

[21] *Idem*, Note en date du mai 1914. Sachant qu'en mars 1914, le roi Alphonse XIII propose au général Lyautey de se contenter, à titre transactionnel de la nomination d'un coadjuteur français au vicaire apostolique de Tanger.

[22] Le Maroc est aux Franciscains. Il y a plus de sept siècles qu'ils sont ici, chez eux et les musulmans sont familiarisés avec leur bure. Ils ont su asseoir le prestige français en terre d'Islam, et nous apporter, en tous points de l'Afrique, le précieux tribut de leur labeur et du sacrifice de leur vie. Valentin Goudal, p. 10.

[23] الآباء البيض جمعية ارسالية تبشيرية أسسها الكاردينال لافيجري في الجزائر سنة 1868. تعتمد الجمعية على تفاعل الرهبان و العتمانيين على حد سواء. لعب لآفيجري دورا مهما في تنشيط العملية التبشيرية، بحيث ركز جهده في منطقة القبائل عن طريق بناء الملاجئ المسيحية لاستقبال المتنصرين من المسلمين، كما قام بتشجيع التعليم في صفوف المسلمين. تجدر الإشارة الى أن نصف الكنائس بنيت خلال عهده. انظر: Oissila Saaidia, Entre Orient et Occident , religions et politiques au XIX et au XX siècles. L'Etat français et les religions en contexte colonial : Etat colonial, catholicisme et islam dans l'Algérie du XIX siècle (1830-1914), dossier pour une Habilitation pour diriger des travaux des recherches, Université Lyon 2, 2011, p208. Et voir aussi : Karima Dirèche, Les écoles catholiques dans la Kabylie du XIX siècle, Cahiers de la Méditerranée, 75, 2007.

[24] CADN, Protectorat Maroc (1912-1956), Résidence Générale (Cabinet diplomatique), Inventaire 2, 1/MA/5/463.

La note rédigée en avril 1916 par André Lichtenberger au sujet de l'organisation du culte catholique au Maroc, remise en 1917 aux autorités politiques en témoigne amplement. Alors qu'il reconnaît l'importance de ce sujet, l'auteur met l'accent sur la nouvelle situation créée au Maroc avec l'arrivée des milliers

de Français. En effet, Lichtenberger pense que la nouvelle situation « exige une nouvelle organisation religieuse. » Car celle existante engendre des inconvénients graves : elle est de nature à entretenir la division morale, quelquefois engendrer l'antipathie et faciliter le moyen de donner des renseignements à nos ennemis. De plus, il insiste sur l'importance de la nomination d'un chef religieux français dans la zone française du Maroc " afin de soustraire à l'influence étrangère. Pour que ce chef soit dépendant d'un supérieur général étranger et résident à l'étranger, il ne doit pas faire partie d'une congrégation religieuse. Cette exigence se justifie par les raisons suivantes

parce qu'un évêque ou 1- vicaire apostolique même français, appartenant à un ordre religieux, peut être obligé d'obéir à un supérieur général allemand, autrichien, espagnol, suisse. Ce supérieur peut même envoyer des visiteurs du même ordre choisis parmi de prétendus neutres, pour visiter le pays. On connaît les scrupules et les délicatesses de nos ennemis actuels ;

parce que le Maroc étant 2- destiné à ne former qu'un tout politique avec l'Algérie et la Tunisie doit être organisé de même que ces contrées, au point de vue religieux, afin d'obtenir l'union. En Algérie et en Tunisie les chefs religieux sont des évêques choisis parmi le clergé séculier, il doit en être de même au Maroc." L'auteur est conscient que les circonstances empêchent la nomination d'un évêque dans la zone française. C'est pourquoi il propose - comme solution provisoire - la nomination de l'archevêque d'Alger, administrateur apostolique de la zone française du Maroc.

---

[25] CADN, Protectorat Maroc (1912-1956), Résidence Générale (Cabinet diplomatique), Inventaire 2, 1/MA/5/463Dépêche n° 449 de Lyautey pour Boissonnas ministre plénipotentiaire chargé de l'agence et consulat général de France à Tanger daté de Fès, le 24 novembre 1916.

[26] CADN, Protectorat Maroc (1912-1956), Résidence Générale (Cabinet

diplomatique), Inventaire 2, 1/MA/5/463, Télégr. n° 596, du 4 Juillet 1918.

[27] انظر اطروحتنا:

L'Église catholique au Maroc français au temps du Protectorat : les choix ecclésiastiques et les répercussions politiques, soutenue à Paris 8 le 12 mars 2015 (publiée par CCME, 2019) pp : 37-38.

[28] Lettre confidentielle n° 461, datée du 3 avril 1920, fol. 12. AMAEP, Maroc (1917-1940), vol. 828.

[29] *Idem*, Lettre n° 18 datée de Rome le 17 mars 1920, fol. 8.

[30] AMAEP, Fonds nominatifs, Louis Canet, vol. 30, Lettre de Jonnart en date du 29 juin 1921, fol. 149.

[31] AMAEP, Maroc (1917-1940), vol. 828, n° 8, daté du 26 avril 1920, fol. 23. « Il serait impossible actuellement, d'obtenir un pareil renversement des rôles […]. Nous serions nous-mêmes gênés pour formuler une semblable demande, puisqu'en ce moment même j'insiste, en vertu de vos instructions pour qu'aucune modification ne soit apportée par la propagande à nos privilèges en Égypte et dans tout l'orient sans que nous ayons été au préalable avertis et consultés. Il serait malaisé de faire à autrui ce que nous ne voulons pas qu'on nous fasse à nous-mêmes.

Mais pratiquement nous pouvons arriver par étapes au résultat désiré. J'ai en soin de formuler dans ma demande que Mgr Cervera déléguerait à son auxiliaire français tous ses pouvoirs pour la zone française. »

[32] AMAEP, Maroc . (1917-1940), vol. 829, le 25 février 1921, fol. 57

[33] AMAEP, Maroc (1917-1940), vol. 828, le 12 mai 1920, fol. 42.

[34] *Idem*, fol. 105.

[35] Marcos Costa, Territorios del Muni : *el patriotismo de los Misioneros espaňoles en la cuestiõn del Muny*, 1929, p 31-32.

[36] *Idem*, Télégr. n°4, en date du 11 janvier 1921, fol. 3.

[37] *Idem*, Télégr. n° 21 en date du 16 janvier 1921, fol. 9

[38] AMAEP, Maroc (1917-1940), vol. 829, Télégr. n° 14, en date du 21 février 1921, fol. 35.

[39] CADN, ROME Saint-Siège (Ambassade), 576/PO/1/968, Télégr. n° 474 du 6 décembre 1921, du ministre d'État pour Defrance.

[40] AMAEP, Maroc (1917-1940), vol. 830, fol. 8.

[41] أكد كومبون (Cambon) عن هذه النوايا وإمكانية الطرد بشكل واضح في رسالته إلى السفير الفرنسي لدى الفاتيكان بتاريخ 6 يونيو 1922.

[42] CADN, MADRID (Ambassade), 396/PO/C1/281, Télégr. n°3 4, du 30 novembre 1921.

[43] AMAEP, Maroc (1917-1940), vol. 833, **n°** 71 en date du 10 mai 1926, fol. 84.

[44] *Idem*, Télégr. du ministre des Affaires étrangères pour Louis Canet, chargé d'Affaires, daté du 19 mai 1926, fol. 91.